



IOM International Organization for Migration
OIM Organisation Internationale pour les Migrations
OIM Organización Internacional para las Migraciones

(الهجرة الدولية والتنمية)

(انطباعات وخبرات المنظمة الدولية للهجرة)

(IOM)

الهجرة الدولية ظاهرة قديمة :

اليوم، ونظراً للدافع التي فرضتها العولمة والتغيرات الديموغرافية والتباين الواضح في الفرص والأجور والتزاعات والكوراث الطبيعية ، عادت الهجرة لنبرز مجدداً وأصبحت أحد المعالم المؤثرة في الاقتصاد والحياة السياسية والاجتماعية في هذا العالم المتغير. إن تأثيرات الهجرة على الأشخاص والمجتمعات والدول عميقة ومتشعة الأشكال وأغلب هذه التأثيرات مرتبطة بمسارات التنمية إما مباشرة أو بشكل غير مباشر.

أكدت الوثيقة التأسيسية للمنظمة الدولية للهجرة في العام 1951 على العلاقة الوثيقة بين التنمية والهجرة، إلا أن المستجدات المتعلقة بحجم وطرق ونماذج موجات الهجرة قد زادت من عمق التأثير الذي أحدثته ظاهرة الهجرة. ترک النتائج وبشكل كبير على العلاقة المعقّدة بين الهجرة والتنمية وبشكل أدق حول كيف يمكن للهجرة أن تكون قوة إيجابية للتنمية.

تقدم هذه الورقة شرحاً شاملًا عن نظرة المنظمة الدولية للهجرة حيال الهجرة والتنمية وهي نتاج لخبرة طويلة تجاوزت 55 عاماً في مساعدة الحكومات على إدارة الهجرة لمصلحة الجميع بهدف المساهمة في الاستعدادات الجارية لعقد الحوار الدولي رفيع المستوى حول الهجرة والتنمية (HLD) على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة خلال يومي 14-15 سبتمبر 2006. إن هذه الورقة المبنية أساساً على الأفكار الأربع الرئيسية التي ستتم مناقشتها حول طاولة مستديرة بحسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 277/60، توفر في كل جزء من أجزائها نظرة شاملة مرفقة بامثلة وآراء مستخلصة مباشرة من الخبرة البرامجية والعملية للمنظمة الدولية للهجرة.

الفهرس:

- 1- تأثيرات الهجرة الدولية على الاقتصاد والتنمية الاجتماعية
 - 1.1 - تأثيرات الهجرة الدولية على المستوى واسع النطاق
 - 1.2 - نحو سياسات وبرامج أكثر فعالية حول الهجرة والتنمية
- 2- التدابير المتخذة للتأكد على حماية واحترام حقوق الإنسان لكافة المهاجرين ومنع ومحاربة تهريب المهاجرين والإتجار بالأشخاص
 - 2.1 - التدابير المتخذة للتأكد على حماية واحترام حقوق الإنسان لكافة المهاجرين
 - 2.2- منع ومحاربة تهريب المهاجرين والإتجار بالأشخاص وتقديم المساعدة لضحايا الإتجار والمهاجرين غير المصنفين
- 3- الجوانب المتعددة للهجرة الدولية والتنمية بما في ذلك التحويلات المالية
 - 3.1 - هجرة العمال
 - 3.2- التحويلات المالية
 - 3.3- استبقاء وتدوير المهارات والمعرفة
 - 3.4- إشراك المهاجرين والمغتربين في عملية التنمية في البلد الأم
 - 3.5 - تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق ذات النسبة المرتفعة في الهجرة
- 4- بناء الشراكات وتعزيز القدرات وتبادل الخبرات على كل المستويات بما في ذلك الثنائية والإقليمية لتحقيق الفائدة للدول والمهاجرين على حد سواء
 - 4.1 - تعزيز القدرات
 - 4.2- التعاون والتشاور بين الحكومات
 - 4.3- تطوير الحوار بين الأطراف المهمة حول مسائل الهجرة
 - 4.4- التعاون والتشاور بين الوكالات والمنظمات

١- تأثيرات الهجرة الدولية على الاقتصاد والتنمية الاجتماعية

١.١ - تأثيرات الهجرة الدولية على المستوى واسع النطاق:

توجد صلة ذات حدين تربط بين الهجرة والتنمية، فهناك صلة إيجابية وأخرى سلبية: حيث يمكن للهجرة أن تكون سبباً ونتيجة للتخلف في الوقت نفسه، بينما يزداد التخلف أو يخف من جراء الهجرة. ولذلك لا يمكن رؤية ظاهرة الهجرة بشكل مطلق على أنها عقبة في وجه التنمية أو إحدى استراتيجيات تحقيقها. أما على الصعيد العالمي فمن الواضح أن للهجرة تأثير إيجابي^١، حيث يعتمد تأثير الهجرة على التنمية في الدول والمجتمعات كل على حدة على البيئة السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية لتلك المجتمعات التي تحدث فيها الهجرة، وكذلك تعتمد على الخصائص والمصادر والسلوكيات للأفراد المهاجرين.

في السنوات الأخيرة ازداد الاعتراف بعنصر التنمية الكامن في الهجرة، وتحول تركيز التفكير الدولي من الانطباع السلبي للمهيمين سابقاً عن الروابط بين الهجرة والتنمية والذي كان يؤكّد على الحاجة إلى استئصال المسبيبات الرئيسية للهجرة وهجرة العقول واستنزاف العمالة والرحيل عن المناطق الرعوية. أما الآن فهناك اهتمام متزايد بالتأثيرات والإحتمالات الإيجابية للهجرة من أجل التنمية، بما في ذلك المساهمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين وتخفيف الضغط الديموغرافي وضغط سوق العمل في كل من دور المصدر والمقصد.

إن تزايد عدد المسنين في العالم المتقدم والنقص الواضح في تعداد سكانه يقانع على طرف النقیض من تزايد عدد السكان وخاصة صغار السن في الدول النامية. إن التغيرات الديموغرافية والتي يتوقع أن ينتج عنها قوة عمالة أصغر حجماً في الدول المتقدمة، من المتوقع أن ينتج عنها أيضاً طلباً متزايداً للخدمات في قطاعات معينة مثل الرعاية الصحية. في الوقت ذاته، يستمر العديد من الدول المتقدمة بمواجهة التحديات المتعلقة بإزدياد أعداد العمالة مقارنة بفرص العمل المتوفرة محلياً. تشير هذه الظروف التي ترافقت مع ازدياد في التنقل بسبب العولمة إلى الحاجة المتزايدة لابتكار وسائل حديثة كفيلة بتواءل العرض مع الطلب في سوق العمالة حالياً ومستقبلاً، حيث من الضروري جداً تأسيس آلية مناسبة وشفافة لضمان ظروف آمنة وقانونية وإنسانية ومنظمة لهجرة العمالة من أجل مضاعفة عنصر التنمية الاجتماعية والإنسانية الكامن وراء حركة العمالة في العالم. إن الفشل في تحقيق هذا لن يؤدي إلى تأثير عكسي على نمو الاقتصاد العالمي وحسب، بل سيؤدي أيضاً إلى تعزيز ظاهرة الهجرة غير الشرعية ويخلق مناخات ملائمة لشبكات تهريب البشر والإتجار بهم. وأيضاً يؤثر عدم توفر الفرص المناسبة لهجرة العمالة تأثيراً سلبياً على تلك الأعمال التي ترغب في استخدام ونقل مستخدميها حول العالم. بالفعل فإن حركة العمالة هي الجزء الذي لم يكتمل ضمن العولمة والذي يمكن و يجب معالجته الآن.

^١ المنظمة الدولية للهجرة، الهجرة الدولية 2005: كلفة وفوائد الهجرة الدولية

- دول المقصد:

يمكن أن تجلب الهجرة فوائد اقتصادية جمة لدول المقصد من خلال توفير الأيدي العاملة وزيادة رأس المال البشري وفرص العمل والثروة التي تنتج عن أنشطة المهاجرين، ومن شأن هذه العوامل أن تزيد مرونة وإنتاجية الاقتصاد وتساهم في النمو.

سبق أن ثبّتت العديد من دول المقصد إجراءات صارمة تجاه الهجرة مبنية على مخاوف من أن الهجرة قد تسبّب تدني الأجور المحلية وتدهور ظروف العمل وأن تخلق مشاكل أمنية واجتماعية. إلا أن الواقع تشير إلى أن للهجرة تأثير سلبي محدود على الأجور وفرص العمل في الدول المضيفة². أضاف إلى ذلك عدم العثور على آية علاقة بين الهجرة والبطالة. كما أن تأثير الهجرة على كلفة المنافع والخدمات العامة ليس بالأمر الواضح، ولكنّه أمر مرتبط بسن المهاجرين القادمين ومكانتهم الاجتماعية والاقتصادية³.

يجب مواجهة تحديات الهجرة بالشكل المناسب من أجل تجنب التأثيرات السلبية على مجتمعات واقتصاديات دول المقصد، وفيما أن العديد من الدول تدرك الآن وتنقل التنوع الذي تجلبه الهجرة إلى مجتمعات هذه البلدان، تبقى هناك حاجة إلى الحفاظ على الاستقرار والتماسك الاجتماعي وضمان تحقيق الفوائد للطرفين ضمن شبكة العلاقات التي تربط بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة. ويطلب مثل هذا الأمر سن التشريعات والسياسات التي تعمل على مكافحة التمييز واتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق دمج حقيقي. باختصار، هناك حاجة لإدارة الهجرة من خلال سياسات حكومية شاملة ومتماضكة.

- دول المصدر:

تتضمن مزايا الهجرة الرئيسية التي تعود بالنفع على دول المصدر التأثير الإيجابي للتحويلات المالية في التخفيف من حدة الفقر وفي زيادة الاحتياطي العملات الأجنبية وميزان المدفوعات، وكذلك انتقال المعرفة والمهارات عند عودة المهاجرين إلى أوطنهم سواء كان ذلك بصفة مؤقتة أو دائمة، وعلى أساس افتراضي أو مادي. كما تفيد الهجرة أيضاً في التخفيف من ظاهرة البطالة، وتزيد من مستويات المقاولة المحلية عبر خلق فرص جديدة أمام القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يساهم المهاجرون في عمليات التحديث والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان سواء كانوا في الخارج أو عند عودتهم إلى أوطنهم. كما يمكن للهجرة أيضاً أن تؤدي إلى تمكين المرأة والمجموعات الأخرى التي تعاني وضعياً اجتماعياً أضعف في البلد الأم. بشرط أن تتوفر الإجراءات الوقائية الكافية لمنع استغلال هذه المجموعات المعرضة للاستغلال (كالعمال والعاملات في قطاعات تفتقد إلى معايير عمل ناظمة لها كالعملة المنزلية والزراعة).

قد تتضمن التأثيرات السلبية للهجرة على دول المصدر اعتماد اقتصاد تلك الدول على تحويلات المهاجرين المالية، وكذلك هجرة العقول التي قد تنشأ عن هجرة أصحاب الكفاءات. إن مواجهة هجرة العقول بقدر الإمكان أمر أساسي في مواجهة التحديات الرئيسية التي تواجه الهجرة من أجل التنمية وتحقيق عنصر المنفعة الكامن وراءها. وهنا أيضاً تبرز مسألة إدارة الهجرة كعنصر أساسي لتحقيق مasisق.

² البنك الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي 2006

³ المنظمة الدولية للهجرة، الهجرة الدولية 2005 كلفة وفوائد الهجرة الدولية

- توازن مصالح الأطراف المهمة:

يمكن لفتح أسواق العمل في دول المقصد أن يشجع على "كسب العقول" ويفيد كلا من بلدان المصدر وبلدان المقصد والمهاجرين معاً، إن كانت تصحبه إجراءات تهدف إلى:

- ضمان الإقامة المنتجة للمهاجرين (مما يفيد في تراكم مهارات وموارد المهاجرين).
- تشجيع العودة إلى الوطن بشكل مؤقت أو دائم.

ومع ذلك تبقى هناك حاجة ملحة إلى اعتماد مقاربات منظمة تجاه هجرة العمالة بما أن العرض في سوق العمل العالمي سيفوق الطلب فيه كما هو متوقع.

هناك أيضاً إجراء ضروري يكمل إدارة حركة المهاجرين وهو الاستثمار في تنمية الموارد البشرية في القطاعات التي يتوقع ازدياد الطلب فيها على العمالة ضمن الاقتصاد العالمي مستقبلاً مثل العاملين في مجال الرعاية والتربويين.

والمطلوب هو مقاربة محفزة وأكثر شمولية تجاه تنمية الموارد البشرية لتلبية احتياجات دول المصدر والمقصد. وفي هذا الشأن تحتاج حكومات دول المصدر ودول المقصد إلى العمل بشكل وثيق مع بعضها البعض وكذلك مع المجتمع المدني ورجال الأعمال لتجمیع كل الموارد واستثمارها في خلق رأس المال البشري المطلوب. كما أن التعاون ضروري ومطلوب في مجالات أخرى مثل تعزيز إيجاد فرص العمل في دول المصدر.

قد يسبب التوزيع غير المتكافئ لكففة وفوائد الهجرة ما بين دول المصدر والمقصد انشقاقةً بين تلك الدول خصوصاً فيما يتعلق بهجرة الكفاءات. ولذلك تبرز أهمية الحفاظ على توازن مصالح كل من المهاجرين ودول المقصد وال المصدر. وللوصول إلى ذلك الهدف هناك حاجة إلى الحوار والتعاون بين الحكومات من جهة وبينها وبين الأطراف المهمة من جهة أخرى.

1,2- نحو سياسات وبرامج أكثر فعالية حول الهجرة والتنمية:

على الرغم من الاعتراف المتنامي بأهمية الروابط القائمة بين الهجرة والتنمية داخل مجتمعات الهجرة والتنمية على حد سواء، إلا أن الفجوات لازالت موجودة على صعيد السياسات والأبحاث والمعلومات وعلى عدة مستويات وهي تحتاج إلى معالجة من أجل التوصل إلى تحقيق عنصر التنمية الكامن في الهجرة بشكل كامل.

- مؤتمر السياسات:

خلال الحوار الدولي حول الهجرة الذي عقد في ديسمبر (كانون الأول) في مجلس المنظمة الدولية للهجرة، شدد المشاركون على الحاجة الملحة لضمان دمج عنصر الهجرة في برامج التخطيط التنموي على الصعيدين الوطني والدولي. ومن هنا تتبع ضرورة وجود سياسات متماضكة من أجل الربط ما بين فوائد الهجرة من أجل التنمية بهدف تجنب التأثيرات السلبية

المباشرة وغير المباشرة التي تترجم عن السياسات التنافسية المحتملة في حقول الهجرة والتنمية والتجارة والعمل والتشغيل والصحة والأمن والضمان الاجتماعي.

وبحسب ما تم التأكيد عليه في مجلس المنظمة الدولية للهجرة، يبدأ التماسك في الوطن أولاً. ويتحقق هذا بتكافف جهود كل الوزارات المعنية والمسؤولة عن مختلف نواحي الهجرة من أجل تجنب عدم التطابق وكذلك من أجل تطوير أهداف مشتركة. فعلى سبيل المثال، يجب أن تكون سياسات التحكم بالهجرة وسياسات تسهيلاً لها متكاملة مع بعضها البعض لا أن تكون متناقضة إلا أن التماسك يتجاوز بمعناه مجرد تجنب عدم التطابق، فهو يعني أيضاً السعي الحثيث وراء التعاون ما بين السياسات والبرامج في المجالات المتعلقة ببعضها البعض. فمقارنة بهذه تملك القدرة على الوصول إلى تأثير مشترك ومعزز فيما تتطور أهداف السياسة في كل المجالات. إن تطوير عملية التماسك في السياسة يعني ضمان دمج الهجرة في برامج التخطيط الوطني التنموي في البلدان النامية والدول المانحة وكذلك برامج التخطيط التنموي على الصعيد الدولي. وأحد الجوانب التي غالباً ما يتم تجاهله هو السياسات الخاصة بالنوع الاجتماعي من أجل توفير الدعم الهدف للنساء المهاجرات وعائلاتهم، والذي من شأنه أن يساهم في الوصول إلى أهداف تنموية تعنى بالنوع الاجتماعي. ففي الوقت الحالي لا تقوم معظم الأطر التنموية الاستراتيجية مثل أهداف التنمية الألفية (MDG) ومعظم السياسات الحكومية التنموية خطط وضع استراتيجيات وطنية لخفض الفقر، بدمج شؤون الهجرة فيها بشكل منتظم. تقوم بعض الدول في الوقت الراهن بإتخاذ خطوات ملموسة لدمج الهجرة في خططها الاستراتيجية الوطنية لخفض الفقر، وقد طلبت عدة حكومات المساعدة من المنظمة الدولية للهجرة في هذا المجال. وكما هي الحال في التحليلات الخاصة بالتأثير البيئي، لابد من إدراج نواحي الهجرة كعنصر متكرر في التخطيط التنموي. كما أن الوصول إلى تماسك في السياسات يعني ضمان أن تكون سياسات الهجرة أكثر إنسجاماً مع التنمية وذات منظور تنموي قوي.

- رفع سوية الإدراك تجاه تأثير الهجرة على التنمية:

يتطلب الاندماج الناجح للهجرة في برامج السياسات التنموية الوطنية والإقليمية والدولية وكذلك في تطوير برامج وسياسات تنمية فاعلة فهماً كاملاً للعلاقة المعقّدة بين الهجرة والتنمية. فهناك حاجة ماسة لتحسين البيانات والإحصائيات المتعلقة بالهجرة خصوصاً تلك المتعلقة بالتنمية إذ أن هناك حاجة إلى توفر بيانات شاملة عن التحويلات المالية والمهاجرين وشبكات المهاجرين وأسواق العمل في الدول المضيفة ودول المصدر.

هناك فجوة معلوماتية فيما يخص معرفة تأثير سياسات الهجرة على التنمية. ويطلب رسم سياسات منسجمة مع التنمية فهماً لتأثير مختلف السياسات على المسيرة التنموية ويحتاج إلى معايير لتقييم نتائج هذه السياسات. ومع ذلك كانت الأبحاث المنتظمة في هذا المجال قليلة جداً وبهدف سد تلك الفجوة انضمت المنظمة الدولية للهجرة إلى البنك الدولي في شراكة تسعى لإنجاز دراسة تحت عنوان (سياسات هجرة منسجمة مع التنمية) وهي عبارة عن مسح للتطبيقات المبتكرة في دول المصدر والمقصد. وتقوم الدراسة بفحص ومراجعة البيانات المتعلقة بسياسة الهجرة الحالية (الهجرة والتزوح) ذات العلاقة بالتنمية والحد من الفقر في دول المصدر. حيث تم الحصول على معلومات مفصلة حول مثل تلك السياسات من خلال عدد من الدراسات العميقية عن حالات واقعية في الدول الآتية: كندا وغواتيمالا وإيطاليا وألبانيا وهولندا وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة وسيريلانكا.

أخيراً من الضروري أن يتم تطوير مؤشرات أفضل لقياس تأثير الهجرة على التنمية المساعدة في ضخ المعلومات في سياسات الهجرة ودمج الهجرة في إطار التنمية الاستراتيجية مثل أهداف التنمية الألفية والخطط الاستراتيجية الوطنية لخفض الفقر. ومن الضروري أيضاً تطوير أدوات ومنهجية مناسبة لهذا الغرض.

2- التدابير المتخذة للتأكد على حماية واحترام حقوق الإنسان لكافة المهاجرين

1،2- التدابير المتخذة للتأكد على احترام وحماية حقوق الإنسان لكافة المهاجرين:

عند فحص ومراجعة الروابط بين الهجرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من الهام جداً النظر بعين الاعتبار إلى البعد الإنساني للهجرة، فالاحترام حقوق الإنسان لكافة المهاجرين جزء أساسي في عملية الإدارة الجيدة للهجرة واستراتيجياتها التنموية.

ومن المبادئ الثابتة فيما يخص سيادة الدول أن تتمتع الدولة بصلاحيات واسعة في تقرير منح الجنسية والسماح بدخول أراضيها ووضع شروط للإقامة فيها وإبعاد من هم ليسوا من مواطنيها. كما أن لها الصلاحية في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أمنها الوطني. إلا أن سيادة الدولة تضع على عاتقها مسؤوليات تمثل في أن سلطة إدارة الهجرة لابد وأن تراعي الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للمواطنين وغير المواطنين على حد سواء. في البيئة الدولية الحالية التي تتسم بجهود مكثفة لمحاربة الإرهاب وإدارة الحدود بفعالية أكبر، من الضروري جداً تحقيق توازن نسبي بين حماية حقوق الإنسان للمهاجرين وحاجة الحكومات للاهتمام بالمخاوف الأمنية المنشورة.

وعلى الرغم من عدم وجود أداة واحدة شاملة على الصعيد الدولي لتنظيم مظاهر الهجرة المتعددة ومختلف الأطراف الفاعلة فيها، إلا أن هناك عدد من الأدوات القائمة حالياً وتعمل على حماية حقوق الإنسان للمهاجرين. وعند قراءتها معاً، نجد أن الأدوات السبعة الرئيسية⁴ الخاصة بحقوق الإنسان⁴ تستجيب لعدد من التحديات التي يواجهها المهاجرون سواء كانوا نظاميين أو غير نظاميين، بما في ذلك المساواة والحماية من العنصرية وكراهية الأجانب والحقوق الممنوعة في سياق الهجرة (على سبيل المثال الجوانب التي يجب مراعاتها أثناء الطرد والاعتقال)، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والت الثقافية لغير المواطنين. إضافة إلى ذلك، فإن اتفاقيات مكافحة التهريب المكملة لمعاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة الدولية المنظمة توسيس إطار عمل لمكافحة الأشكال غير النظامية للهجرة وتحدد إجراءات الوقاية والحماية التي على الدول أن تتبنّاها. وتتوفر أدوات أخرى متعددة الحماية لبعض الفئات المحددة ذات العلاقة بعملية الهجرة. لذلك فإن إطار القانون الدولي لحماية حقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين موجود، ولكن ما نحن بصدده وفي حاجة ماسة إليه هو تصديق الأدوات ذات الصلة وتطبيقاتها الفعالة في القوانين والممارسات الوطنية.

من الهام أيضاً تعزيز المعرفة والإدراك بمختلف الأدوات والأعراف الدولية المتعلقة بالهجرة (القانون الدولي للهجرة) بين كل الأطراف المعنية بالهجرة وذلك لضمان احترام وحماية حقوق الإنسان لكافة المهاجرين. في مارس (آذار) من عام 2006 أصدرت المنظمة الدولية للهجرة قاعدة بيانات عامة متاحة للجميع حول قانون الهجرة حيث جمعت بشكل شامل مجموعة الأعراف الناظمة للهجرة على الصعيدين الدولي والإقليمي، كما سيتم إضافة القانون الوطني للهجرة إليها. وتصدر المنظمة الدولية للهجرة إضافة إلى ذلك سلسلة عن القانون الدولي للهجرة،

⁴ مجموعة من اتفاقيات حقوق الإنسان التي تحدد الفرق بين المواطنين والمهاجرين النظاميين وأولئك الذين يعانون وضعاً غير قانوني من ناحية الحقوق. إلا أن حقوق الإنسان الأساسية تطبق على جميع المهاجرين أياً تكون أوضاعهم القانونية

حيث اشتملت المجلدات السابقة على المبادئ والأعراف القانونية التي تعنى بحقوق الإنسان للمهاجرين والبيولوجيا الإحصائية والهجرة الدولية. كما قامت المنظمة بإصدار "مسرد" حول الهجرة بعدة لغات⁵ لتوفير دليل لغوي للعديد من المصطلحات والمفاهيم الخاصة بحق الهجرة، باستخدام المصطلحات المقترن عليها دولياً. حالياً تقوم المنظمة الدولية للهجرة بوضع اللمسات النهائية على كتاب "القانون الدولي للهجرة: تطوير النماذج والتحديات الأساسية" والذي سيشتمل على أحدث التطورات في القانون الدولي للهجرة⁶.

هناك أيضاً حاجة ماسة لتدريب صانعي السياسة والمسؤولين المعنيين بتنفيذ التشريعات الوطنية الخاصة بحقوق وواجبات الدولة في إدارة الهجرة والترويج لقانون الدولي للهجرة كجزء هام ضمن إطار العمل الشامل لإدارة الهجرة. ولهذا الغرض، توفر المنظمة الدولية للهجرة التدريب وبناء القدرات حول قانون الهجرة الدولي وتعمل على توفير المساعدة التقنية للحكومات في تطوير التشريعات الخاصة بالهجرة بما ينلائمه والأعراف الدولية. فعلى سبيل المثال تقدم المنظمة الدولية للهجرة المساعدة للدول الأعضاء في "الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم" في تطوير تشريع وطني ينطوي على تطابق مع الاتفاقية.

إضافة إلى ذلك، قامت المنظمة الدولية للهجرة بإقامة أو المشاركة في عدد من الدورات التدريبية وورشات العمل التي غطت مجالات مختلفة من القانون الدولي للهجرة في أميركا اللاتينية وأسيا ودول الكومونولث وأفريقيا والشرق الأوسط. في سبتمبر (أيلول) 2005، أقامت المنظمة الدولية للهجرة دوراً تدريبياً لمدة 4 أيام حضرها حوالي 50 شخصاً يمثلون حكومات من مناطق مختلفة من العالم، وذلك بالتعاون مع معهد سان ريمو لقانون الإنساني. وتعتزم المنظمة إقامة مثل هذه الدورات سنوياً من أجل الحكومات المهتمة. كما تقيم المنظمة دورات تدريبية حول القانون الدولي للهجرة لموظفيها، وذلك ايماناً منها بأن احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين يعتبر مكملاً لبرامج ومشاريع المنظمة.

هناك أيضاً حاجة ماسة إلى نشر المعلومات الموضوعية للمهاجرين عن حقوقهم وواجباتهم قبل وأثناء عملية الهجرة. واعتماداً على إدراكها لهذه الحاجة تقوم المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع شركائها من الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بالقيام بحملات إعلامية ونشر المعرفة بمواقف وقرارات قوانين الهجرة الدولية والإقليمية والوطنية والتي تشتمل على حقوق وواجبات المهاجرين.

كما أن تعزيز فعالية الحماية الفنصلية وتوفير المساعدة للمهاجرين في الخارج من شأنه أن يساعد على تحسين مستوى الحماية لحقوق الإنسان للمهاجرين، وخاصة من هم رهن الاعتقال. ومثال جيد على ذلك، ما تقوم به دول المصدر الآسيوية بتعيين ملحق عمالٍ في سفاراتها في الخارج لرعاية مصالح العمال المهاجرين. طورت المنظمة الدولية للهجرة منهاجاً خاصاً بذلك وأقامت دورات تدريبية لأولئك الملحقين من الدول الآسيوية.

أخيراً، فإن إدراك الدور الحيوي الذي يجب على المجتمع المدني أن يلعبه في ضمان أن تكون الهجرة خبرة إيجابية لجميع الفاعلين فيها أمر هام جداً. فمثلاً، يسمح وضع المجتمع المدني له بأن يقدم المساعدة للمهاجرين في عملية اندماجهم مع بيئتهم الجديدة ولمجتمعات دول المقصد في قبول أولئك المهاجرين، بالعمل على مكافحة العنصرية والخوف من الأجانب والعمل على إزالة

⁵ المسرد: تم إصداره باللغات، الإنجليزية، الروسية، الأسبانية، أما النسخ العربية والبرتغالية والفرنسية فسيتم إصدارها قريباً

⁶ يتتألف الكتاب من مقالات كتبها أكاديميون ومحامون ومهتمون ناشطون في مجال القانون الدولي للهجرة ويتوقع أن يتم نشره في منتصف عام 2006

المفاهيم الخاطئة عن المهاجرين. وفي الحقيقة فإن المجتمع المدني وخصوصاً المنظمات غير الحكومية غالباً ما تقوضها الحكومات المركزية والإقليمية للقيام بمثل هذه النشاطات.

تساهم كل من الإجراءات المذكورة أعلاه بضمان أن يصبح احترام حقوق المهاجرين واقعاً ملمساً وليس مجرد موضوع للنقاش.

2.2 - منع ومحاربة تهريب المهاجرين والإتجار بالأشخاص وتقديم المساعدة لضحايا المتاجرة والمهاجرين غير المحمصين

يعتبر التهريب والإتجار من بين أكثر أشكال الهجرة التي تعود بالضرر على المهاجرين (وفي حالة الإتجار، تعد خرقاً خطيراً لحقوق الأفراد)، ولها نتائج سلبية على الحكومات والمجتمعات والأفراد المهاجرين. إن فهم الفروق بين هذين الشكلين المتميزين من الهجرة أمر ضروري لنجاح جهود محاربة ومنع التهريب والإتجار بالأشخاص ولحماية ومساعدة الضحايا.

إن الإتجار بالأشخاص يعني "تجنيد أو نقل أو إيواء أو استقبال الأفراد باستخدام التهديد أو استعمال القوة أو أي شكل من أشكال الإكراه أو الخطف أو الاحتجاز أو سوء استعمال السلطة أو استغلال موقف ضعف، أو منح أو استلام مبالغ مالية أو منافع بهدف الحصول على رضى شخص في موقع يتحكم منه بشخص آخر بغض النظر استغلال هذا الأخير".⁷ وضحايا الإتجار هم من النساء والرجال والبنات والأطفال على حد سواء.

أما تهريب المهاجرين فهو "التشغيل بهدف الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على موارد مالية أو أية منافع مادية أخرى، من خلال المساعدة على إدخال الأفراد بطريقة غير قانونية إلى دولة ليسوا من مواطنوها أو لا يملكون تصريحًا للإقامة الدائمة فيها".⁸ وإذا يمكن للتهرير أن يكون خطيراً واضطهادياً وفي بعض الأحيان قاتلاً، فهو عكس الإتجار يحدث بناء على موافقة المهاجر ولا يتضمن بالضرورة عنصر الإكراه أو الاستغلال أو انتهاك حقوق الإنسان.

- التعاون بين المهتمين:

يعد التعاون بين السلطات التنفيذية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية (مثل المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة لشؤون الأطفال ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات ومنظمة العمل الدولية) أمراً حاسماً لإنجاح الجهود الرامية إلى محاربة تهريب المهاجرين والإتجار بالأشخاص. وتتضمن مجالات التعاون المحتملة جمع وتبادل المعلومات والبيانات والتشارك بالخبرات الجيدة وبناء القدرات ورفع سوية الوعي وحشد الموارد.

إن الآليات التي تجمع مختلف الأطراف المعنية حول هذه الأهداف موجودة، ويمكن دعمها وتكرارها. فمثلاً هناك "عملية بالي حول تهريب البشر والإتجار بالأشخاص والجريمة الدولية المنظمة ذات الصلة" التي جمعت معًا دول المصدر والمقصد والعبور والمنظمات الدولية لوضع

⁷ ميثاق الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال والمكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (2000) الجزء الأول المادة(3A)

⁸ بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين براً وبحراً وجواً والمكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة الدولية المنظمة (2000)، الجزء الأول المادة 3A

إجراءات ملائمة لمحاربة تهريب البشر والإتجار بالأشخاص والجرائم الدولية ذات الصلة في
منطقة المحيط الهادئ في آسيا وماوراءها.⁹

ومن شأن التصديق الواسع والتنفيذ الفعال للاتفاقيات القانونية الدولية منها والوطنية أن تسهم في محاربة ومنع التهريب والإتجار بالأشخاص، وحماية ضحايا الإتجار والمهاجرين غير المحسنين.¹⁰ إن التعاون بين مختلف الأطراف المعنية واحد من الطرق الفعالة لإحراز تقدم في الوصول إلى الإرادة السياسية وبناء القدرات والموارد المالية الضرورية من أجل التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقيات.

- بناء القدرات:

تحتاج الدول في مختلف أرجاء العالم إلى المساعدة التقنية لمنع الإتجار والتهريب واعتقال ومحاكمة المجرمين. تقوم المنظمة الدولية للهجرة بمساعدة الدول على سن التشريعات الجديدة ومراجعة وتطوير سياساتها الوطنية والأطر القانونية والبني الإدارية المتعلقة بالهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، تبقى هناك حاجة إلى تدريب العاملين في هذه المجالات وتنمية الموارد البشرية، وخاصة المسؤولين عن تطبيق القانون وتحديداً في مجال حقوق الإنسان ومساعدة وحماية ضحايا الإتجار والمهاجرين غير المحسنين، ورصد واعتقال المتاجرين والمهربين.

وتلعب أنظمة إدارة الحدود ووثائق السفر المحسنة دوراً هاماً، وهو أمر يعتمد على تسهيل عملية شراء التقنيات الحديثة من قبل الدول ذات الموارد الأقل. فمثلاً تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع العديد من الحكومات من أجل حصول هذه الأخيرة على التقنيات الحديثة (مثل قوارئ الوثائق وجوازات السفر المعتمدة دولياً ذات العلامات الأمنية المعززة) مع توفير التدريب اللازم لاستخدامها.

تعتبر البيانات حول الإتجار والتهريب محدودة ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى الطبيعة السرية لهذا النشاط. بهدف تسهيل عملية إدارة وتقديم المساعدة المباشرة لضحايا الإتجار ولتعزيز القدرات البحثية وفهم مسببات ومسار وطرق وعواقب الإتجار، عملت المنظمة الدولية للهجرة على تطوير قاعدة بيانات هي الأشمل على الإطلاق والوحيدة من نوعها لمحاربة الإتجار بالأشخاص وذلك بناء على بيانات مأخذوذة مباشرة من الضحايا أنفسهم. تشتمل هذه القاعدة العالمية على معلومات تم استقائها من 29 موقعًا مختلفاً حول العالم وتغطي مجموعة كبيرة من الدول. والجزء المتنضم لمعلومات غير شخصية وغير سرية متوفّر للحكومات والمنظمات الدولية والأكاديميين والمحامين المختصين بشؤون الهجرة وغيرهم.

⁹ تعتبر عملية تشاورية إقليمية حول الهجرة ولمعرفة المزيد انظر الجزئين 2 و 4

¹⁰ الإنفاقيات القانونية القائمة ذات الصلة تشمل معاهدة الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة الدولية المنظمة وبروتوكولها حول التهريب والإتجار وـ"المعاهدات الأساسية حول حقوق الإنسان" ومعاهدة المجلس الأوروبي لعام 2005 حول التدابير المتخذة لمكافحة الإتجار بالأشخاص، والقرار المتعلقة بطار عمل الاتحاد الأوروبي رقم 2002/629/JHA ب تاريخ 19 يوليو 2002 حول محاربة الإتجار بالأشخاص

- رفع سوية الوعي:

إن من أهم عناصر مكافحة الإتجار والتهريب هو توفير المعلومات لضحايا الإتجار المحتملين وللمهاجرين في دول المصدر حول مخاطر الإتجار والهجرة غير الشرعية. وتعتبر الأنشطة الرامية إلى رفع سوية الوعي ناجحة جداً عندما تستهدف مجموعات محددة باستعمال وسائل إعلامية متعددة. فمثلاً تقوم المنظمة الدولية للهجرة ضمن أنشطتها لرفع سوية الوعي في أنحاء العالم باستهداف التلاميذ من خلال الكتب المدرسية والرسوم المتحركة والملصقات والواقع الإلكتروني والقمصان والمطباطن الإذاعية والصحف الموجهة لصغار السن. ووهناك استراتيجية مكملة لهذا وهي تنقify مستهلكي خدمات الأشخاص المتاجر بهم حول الطبيعة المؤذية للإتجار، في محاولة للحد من الطلب على هكذا خدمات. وبينما قد يفيد توفر دليل إضافي على أن هذه الحملات الإعلامية والمبادرات التنفيذية تجاه المهاجرين المحتملين وضحايا الإتجار ومستهلكي خدماتهم، هناك مؤشرات قوية على أن لهذه النشاطات تأثير ايجابي عندما تستهدف الفئات المناسبة.

- معالجة الأسباب الرئيسية:

يمكن معالجة الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الهجرة غير النظامية والإتجار من خلال عدد من الإجراءات الهدافة إلى تحديد الدوافع الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المصدر. فالتنمية الهدافة في المجتمعات التي ترتفع نسبة الهجرة منها¹¹ وتوسيع فرص هجرة العمالة النظامية¹²، يمكن لها أن تخفض نسبة الهجرة غير النظامية وتقص حالات التعرض للإتجار. وكما سبق ذكره، تحتاج مسألة الطلب على خدمات المتاجر بهم في دول المقصد إلى معالجة هي الأخرى. إلا أن النقاش حول هذا الموضوع كان محدوداً نظراً لحساسية الجدل حول تجريم أو تشريع الدعاارة، وبسبب التأكيد المعلن على مسألة الإتجار بداعي الاستغلال الجنسي. وخلال عامي 2005 و2006، قامت المنظمة الدولية للهجرة بإجراء بحث حول الطلب على خدمات ضحايا الإتجار في وسط أوروبا. وكذلك بدأت المنظمة في البحث مع مجتمع الأعمال في جانب الطلب على الإتجار بداعي استغلال العمالة.

- مساعدة وحماية ضحايا الإتجار والمهاجرين غير المحميين:

يجب أن تتخذ جهود محاربة ومنع تهريب المهاجرين والإتجار بالأشخاص المقاربة المبنية على الحفاظ على حقوقهم، وأن تتضمن تقديم المساعدة والحماية للمهاجرين غير المحميين الذين وقعوا في شبكات التهريب والإتجار. ولهذه الغاية، تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع شركائها من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية من أجل توفير المساعدة المباشرة لضحايا الإتجار والمهاجرين غير المحميين بأشكال متعددة كالملاجئ والإقامة الآمنة، وتوفير

¹¹ للمزيد من المعلومات حول التنمية الهدافة في المناطق التي تعاني ارتفاع نسبة الهجرة منها، انظر الجزء 3.5

¹² - للمزيد من المعلومات حول هجرة العمالة، انظر الجزء 3.1

النصائح القانونية والطبية، والرعاية الصحية وغيرها من خدمات الضمان الاجتماعي. وكذلك تقوم المنظمة الدولية للهجرة وشركائها بتقييم المساعدة في العودة الطوعية وإعادة الاندماج مما يساعد في زيادة عدد الراغبين في العودة الطوعية إلى بلدتهم الأم وفي التأهيل النفسي والاجتماعي لضحايا الإتجار لتسهيل إندماجهم. وفيما تقدم المنظمة الدولية للهجرة هذه الخدمات المتمثلة بالعودة الطوعية وإعادة الاندماج، تقوم بتشجيع الدول على توفير تشاريع الإقامة المؤقتة لضحايا الإتجار كحد أدنى من الخدمات وذلك عندما يكون هؤلاء الضحايا عرضة للخطر في حال عودتهم إلى بلدتهم الأم.

3- الجوانب المتعددة للهجرة الدولية والتنمية:

1.3 - هجرة العمالة:

إن المساهمة في عملية التنمية في بلدان المصدر وبلدان المقصid على حد سواء عنصر كامن في هجرة العمالة أو ما يسمى بالتنقل عبر الحدود بداعي العمل في دولة أجنبية.

- إدارة هجرة العمالة:

تسعى العديد من الدول إلى تبني سياسات وتشريعات وبنى لتشجيع وجود العمالة الأجنبية كجزء من قوتها العاملة وذلك لخفض معدل البطالة وتفعيل التحويلات المالية وغيرها من النتائج الإيجابية التي تنتج عن هجرة العمالة. إلا أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب من هذه الدول تطوير قدرات مناسبة. من أجل مساعدة دول مثل كينيا وتزانانيا وأوغندا وإنجلترا وسيريلانكا في تطوير آليات فعالة لإدارة هجرة العمالة والاستفادة من المهارات، قامت المنظمة الدولية للهجرة بإجراء تقييم على المستوى الوطني للأوضاع والأطر الحالية لكل من هذه البلدان (بما في ذلك التشريعات والبني الإدارية والموارد والفوائد الموجودة في المهارات والتعليم والقوانين المهنية وسوهاها). وساندت أيضاً تشكيل خطط العمل الهدافة إلى تعزيز إدارة هجرة العمالة، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات أسواق العمل الوطنية والأجنبية، والإجراءات الوقائية لحماية العمال المهاجرين، والاستراتيجيات المكملة للحد من مخاطر هجرة العقول.

يمكن لاتفاقيات العمل الثانية والبرامج الخاصة بهجرة العمالة أن تكون وسائل ناجحة في توجيه موجات العمالة المتوجهة إلى مناطق محددة حيث يوجد طلب عليها، وأن تخفض نسبة الهجرة غير النظامية عبر إيجاد البديل القانونية. وفي هذا السياق تقوم المنظمة الدولية للهجرة بمساعدة العديد من دول المقصid في انتقاء العمال المطلوبين للعمل في قطاعات معينة (كالزراعة وخدمات الضيافة والرعاية وسوهاها)، وتنقيفهم وتأهيلهم قبل وأثناء مغادرتهم.

وحيث أن هجرة العمالة من المسائل التي يجب الانتباه إليها على أصعدة متعددة، فإن الجهد المبذولة من قبل المجتمع الدولي لتبني أعراف خاصة بهجرة العمالة من خلال معاهدات ملزمة قانونياً لم تتحقق إلا نجاحاً محدوداً. ولذلك يجب أن تستمر هذه الجهود، إلا أن هناك مجال مواز لتطوير حوار غير رسمي وغير ملزم حول هجرة العمالة على تلك الأصعدة المتعددة.

ترى المنظمة الدولية للهجرة بأن مثل هذه الحوارات تحمل في طياتها إمكانية تسهيل المقاربات العملية للتعاون في تنمية أطر حوكمة هجرة العمالة وتحقيق تفعيل أكبر لسوق العمل العالمي¹³. فعلى سبيل المثال قامت المنظمة الدولية للهجرة بتنظيم ودعم ثلاثة مؤتمرات وزارية تشاورية حول العمالة الأجنبية والعمل التعاقدى (عملية كولومبو) استجابة لطلب عدد من الدول الآسيوية المصدرة للعمالة¹⁴. وشاركت دول المقصد للمرة الأولى في المؤتمر الوزاري التشاوري الثالث الذي عقد في سبتمبر (أيلول) 2005 في مدينة بالي الأندونيسية.

- موازنة الطلب والعرض على العمالة:

مع ارتفاع عولمة أسواق العمل تصبح تنمية رأس المال البشري مسألة عالمية في غاية الأهمية حيث لم تعد مسألة ذات اهتمام وطني وحسب.

ومن أجل تلبية احتياجات الاقتصاد العالمي في المستقبل، هناك حاجة إلى تطوير الأدوات التي ستعمل على موازنة الطلب والعرض على العمالة بطرق آمنة وقانونية وإنسانية ومنظمة، مما سيساهم في دفع العملية التنموية قدماً في حركة سوق العمل العالمي. ويتضمن هذا تعزيز المعرفة العالمية بتوجهات سوق العمل وأنماط القوة العاملة وتوجهات هجرة العمالة. إن المعرفة الجيدة بالموارد البشرية المتوفرة وأنماطها (العرض) واحتياجات السوق (الطلب على العمالة) على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية سيساعد في ضخ المعلومات في سياسات وبرامج تنمية الموارد البشرية والسياسات ذات الصلة بالهجرة في كل من دول المصدر والمقصد بحسب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول. ومن المناسب جداً أن تساهم القطاعات العامة والخاصة في دول المقصد في وضع الخطط والمساهمة في دفع كلفة تنمية الموارد البشرية عالمياً كونها المستفيد الأول من الاستثمار في رأس المال البشري في سوق العمل العالمي.

- هجرة العمالة الموسمية والهجرة قصيرة الأمد:

تحذن هجرة العمالة المؤقتة والموسمية الاهتمام الدولي حيث ينظر إليها على أنها تقدم نقطة التقاء في مصالح دول المصدر والمقصد، كما أنها تعمل على تعزيز المساهمة الإيجابية لهجرة العمل في عملية التنمية. بالنسبة لدول المصدر ينظر إلى الهجرة المؤقتة كأحدى الوسائل للتلبية الطلب على اليد العاملة في قطاعات معينة وموسمية بأسلوب مرن. وهذه الخاصية المؤقتة تعني بأن الرأي العام غالباً ما يكون أقل سلبية تجاهها مقارنة بالهجرة الدائمة، بسبب انتفاء المخاوف من مسألة دمج المهاجرين اجتماعياً واحتمال اتكالهم على الخدمات العامة وأقساط الضمان الاجتماعي.

أما بالنسبة لدول المصدر، فينظر إلى الهجرة المؤقتة على أنها ذات فائدة في تأثيرها الإيجابي على التنمية من خلال التحويلات المالية ونقل المعرفة والخبرة وخلق شبكات التجارة والعمل. تتعزز هذه الفوائد عندما يتمكن المهاجرون من الحفاظ على روابط وثيقة مع البلد الأم، وهو أمر محتمل عندما تكون الإقامة قصيرة ومحددة مسبقاً. كما أن عودة المهاجرين المهرة تحد من تأثير هجرة العقول.

ووجد الباحثة بعد وضع تقدير للمكاسب التي قد يحققها الاقتصاد العالمي في حال تحررت هجرة العمالة المؤقتة أن زيادة نسبة العمالة المؤقتة المسماوح بدخولها إلى البلدان الصناعية بمعدل 3%

¹³ للمزيد من المعلومات عن الحوار غير الرسمي وغير الملزم، انظر الجزء 4.2

¹⁴ المشاورات الرسمية لوزراء العمل لدول المصدر في آسيا، تعتبر عملية كولومبو مساراً تشاورياً حول الهجرة. للمزيد من المعلومات انظر الجزء 4.2

من مجموع القوة العاملة سيولد مكاسب عالمية تقدر بحوالي 156 مليار دولار أمريكي سنويًا تصب في الضمان الاجتماعي¹⁵. وسيكون المستفيد الأول بطبيعة الحال الدول النامية.

كما يمكن للهجرة المؤقتة والموسمية أن تعود بالفائدة على المهاجرين أنفسهم، كتوفر الفرصة لتحقيق التنمية الذاتية والمهنية (مثل اكتساب المهارات والمعرفة والاتصال واكتشاف ثقافات جديدة)، كما أنها تمكنهم من المساهمة بشكل ملموس في تنمية أوطانهم (عبر التحويلات المالية والمهارات ونقل المعرفة)، وكذلك تساعد الهجرة المؤقتة في خفض الكفة الاجتماعية الناجمة عن الهجرة طويلة الأمد (التباعد بين أفراد العائلة لوقت طويل).

- تأثير هجرة العمالة المؤهلة:

إن هجرة ذوي الكفاءات أو الحاصلين على تعليم عال وهو ما يعرف بهجرة العقول تؤثر سلبًا على دول المصدر. وعندما تكون الهجرة طويلة الأمد أو دائمة، تصبح دول المصدر عرضة لخسارة استثماراتها الأصلية في تعليم وتدريب المهاجرين، ويمكن لخطتها التنمية أن تتأخر نتيجة لفقدان الصفة من أبنائها. إن هجرة العقول ذات أهمية خاصة في الدول الفقيرة حيث يكون مجموع ذوي الكفاءات محدوداً في العادة بسبب محدودية البنية التعليمية التحتية وقلة التمويل، ومن الصعب إيجاد البديل عن هؤلاء للأسباب نفسها. ويزداد الفلق خاصية حيال نقص الكفاءات في القطاعات الهامة كالرعاية الصحية والتعليم. وبالإضافة إلى ذلك، تسبب هجرة ذوي الكفاءات خسارة هامة تلحق بقطاع الضرائب.

وبهدف الحد من الآثار السلبية الناجمة عن هجرة العقول، تدرس الدول استراتيجيات استبقاء ذوي الكفاءات وتعمل على وضع برامج تشجع الهجرة المؤقتة والموسمية، والتي يمكن أن يطلق عليها "تشارك العقول" أو "تدويرها"¹⁶. ولكن مع إجراء المزيد من الأبحاث، يبدو بشكل أوضح مدى صعوبة قياس تأثير الهجرة المؤقتة والموسمية، سواء كانت سلبية أو إيجابية على بلد معين. ولذلك هناك حاجة إلى المزيد من التحليل الدقيق، مع الانتباه إلى ما يلي:

- قيمة التحويلات المالية الناتجة عن هذه الهجرة،

- وضع العمل الذي شغله المهاجر سابقاً ومستوى مهاراته (هل كان يعمل أو كان عاطلاً عن العمل، أكان محترفاً أو ذا مهارات متوسطة)،

- هل تلقى تعليماً عالياً في الخارج أو في القطاع الخاص في البلد الأم أو في سياق الموارد العامة في البلد الأم،

- شروط العمل في دول المقصد (بما في ذلك إمكان الحصول على مزيد من التدريب والاعتراف بمؤهلاته ومستوى التوظيف بما يتناسب مع المهارات المكتسبة)،

- عودة العاملين المهرة... الخ.

ولضمان إدراج هذه المتغيرات في الأبحاث المستقبلية ولكي تكون السياسات أكثر وعيًا لها، هناك أمور رئيسية يجب القيام بها كبناء القدرات وضمان الموارد المالية التي تمكن الحكومات في الدول النامية من جمع الإحصائيات الضرورية (بما أن المعلومات الأولية غير متوفرة غالباً)، ومن الأمور الرئيسية أيضاً التعاون في برامج الأبحاث بين دول المصدر والمقصد.

¹⁵ winters,L.A , Walmsley,T.L , Wang, Z.K,Gryberg: رقم 87 إدارة الاقتصاد بجامعة سوكس 2002 متوفرة على الموقع

WWW.SUSSEX.AC.UK/economics/dpt/witersetal87.pdf

¹⁶ للمزيد من المعلومات حول استبقاء ذوي الكفاءات وتدوير العقول، انظر الجزء 3.3.

- حماية حقوق ومصالح العمال المهاجرين:

يجب أن تتطابق الشروط والظروف التي يعمل بها المهاجرون مع أسس ومبادئ العمل الدولية وحقوق الإنسان. فالعمال المهاجرون، وتحديداً النساء، يكونون غالباً أكثر عرضة للاستغلال من العمال المحليين، ولذلك من الضروري تكثيف الجهود الرامية إلى ضمان حماية حقوقهم ومصالحهم.

هناك العديد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها لحماية حقوق المهاجرين قبل وأثناء وبعد هجرتهم. فعلى سبيل المثال تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع الحكومات والمجتمع المدني على توفير خدمات التوجيه الثقافي قبل المغادرة إلى بلد المقصد، بهدف تهيئة المهاجرين لظروف العمل والمعيشة في الخارج، بما في ذلك تعليم اللغة وتوضيح الحقوق. ومن الممكن في هذا السياق استخدام الحملات الإعلامية ومراسلات المعلومات في البلد الأم لرفع سوية إدراك المهاجرين لمزايا ومسؤولي العمل خارجاً، وإعلامهم بوجود قنوات نظامية للهجرة، وتوضيح مخاطر الهجرة غير النظامية والإتجار بالأشخاص¹⁷. كذلك يمكن تزويد المهاجرين بالمعلومات في دول المقصد، من خلال الملحق العمالي الموجود في سفارات بلدانهم مثلاً أو عبر مراكز المعلومات، بما في ذلك الاستشارات القانونية وتحري ظروف العمل ومدى التزام رب العمل بنص عقد العمل، والتوسط لحل النزاعات بين العمال وأرباب العمل.

ويمكن للمقاربات الهدافة إلى حماية مصالح المهاجرين أن تعالج مواضيع محددة، فمثلاً يمكن حماية الضمان الاجتماعي للمهاجرين بعدة طرق من بينها الاتفاقيات الثنائية حول الضمان الاجتماعي والمساهمة في المشاريع الوطنية أو التأمين الطوعي والمشاريع المساهمة في البلد الأم حينما تكون الحماية غير كافية في بلد المقصد. وتشتمل الإجراءات الأخرى على المساعدة في العودة الطوعية وإعادة الاندماج ودعم العائلات في البلد الأم، وتنظيم ومراقبة وكالات التشغيل الخاصة في كل من بلد المصدر وبلد المقصد، ووضع أسس للعمل والتوظيف (والتي قد تكون مفيدة في مساعدة المهاجرين على تقييم شروط العمل حتى عندما لا يمكن تطبيق تلك الأسس في بلد المقصد).

2.3 – التحويلات المالية:

التحويلات المالية أو النقدية هي بالتعريف الأموال التي يرسلها المهاجرون إلى البلد الأم، وهي قبل كل شيء تمويل خاص وليس بديلاً لجهود التنمية الوطنية أو استراتيجيات التنمية الشاملة أو مساعدات التنمية الرسمية. إلا أنها قادرة على المساهمة بشكل واضح في التنمية الاقتصادية على الصعيد العائلي والم المحلي والوطني والإقليمي. وإضافة إلى عدد من الفوائد التي تنتج عن التحويلات المالية، تعد هذه التحويلات مصدراً للقطع الأجنبي فتسمح الدولة المعنية باستيراد اللوازم الحيوية وسداد الديون الخارجية وزيادة رصيدها. أما على المستوى العائلي، فتساعد التحويلات المالية بخفض الفقر وزيادة الدخل وتوفير الموارد المالية لاستخدامها في الإنفاق اليومي والإدخار والاستثمار في المجالات التنموية (مثل التعليم والصحة والمقاولات).

¹⁷ للمزيد من المعلومات حول منع ومحاربة تهريب المهاجرين والإتجار بالأشخاص، انظر الجزء 2.2

- تحسين خدمات التحويلات المالية:

يتم القيام بالتحويلات المالية عبر قنوات رسمية وأخرى غير رسمية. ويكون التحويل عبر القنوات الرسمية المسجلة أسرع وأكثر أمناً وموثوقية من القنوات غير الرسمية، إلا أن الكلفة غالباً ما تكون أعلى.

يمكن إتخاذ بعض الإجراءات من أجل خفض كلفة التحويلات المالية عبر القنوات الرسمية، وذلك بجمع الموارد المالية للمهاجرين وإرسالها في عملية تحويل واحدة، مما يساهم في خفض الكلفة التي يدفعها كل مهاجر بمفرده. فمثلاً، يمكن عبر الاتصال مع برنامج المنظمة الدولية للهجرة للعمال المهاجرين بصورة مؤقتة في كندا جمع تحويلات هؤلاء العمال وإرسالها في تحويل واحد عبر مصرف كندي إلى حساب جماعي يحمل اسم المنظمة الدولية للهجرة في أحد المصارف العاملة في غواتيمala، وتتوزع كلفة الحوالة على العمال. وبعد ذلك يتم تحويل الحوالة الخاصة بكل عامل إلى حسابه الخاص. ومن الوسائل الأخرى لخفض الكلفة السعي لزيادة القدرة التنافسية في أسواق التحويلات المالية حيث أن القائمين على توفير هذه الخدمات يحصلون على أرباح طائلة من عملية هي غاية في السهولة وتخلو من المخاطر.

ولاختيار أفضل خدمة في هذا المجال، يحتاج المهاجرون ومن سيفتحون مهاجرين إلى معلومات ونصائح دقيقة حول الخيارات المتوفرة لإرسال الحالات وكيفيتها ولبلوغ هذه الغاية، تعمل المنظمة الدولية للهجرة على نشر المعلومات في مراكز المعلومات الخاصة بالمهاجرين في بلدان المقصد، وستقوم بتقديم مثل هذه المعلومات في جلسات التدريب التي تنظمها للمهاجرين قبل المغادرة. إلا أن الحاجة إلى مزيد من الشفافية في قطاع الخدمات المالية متزاول قائمة لكي يتمكن المهاجرون من اتخاذ قراراتهم بناء على معرفة كاملة بالخيارات المتوفرة.

ويمكن أيضاً اتخاذ إجراءات لتحسين سبل الوصول إلى الخدمات المصرفية الآمنة، فمثلاً لا يمتلك المهاجرون غير النظميين الوثائق المطلوبة للحصول على الخدمات المصرفية الرئيسية في القطاع المالي الرسمي، فلا يبقى أمامهم سوى اللجوء إلى القنوات غير الرسمية أو القنوات الرسمية ذات الكلفة الباهظة. في الولايات المتحدة الأمريكية يستطيع المهاجرون المكسيكيون استخدام القنوات الرسمية منخفضة الكلفة لتحويل عوائدهم وفتح حساب مصرفي بوساطة بطاقات تحمل صورهم (تصدرها القبضية المكسيكية). ومن ثم يقوم من يتقى هذه التحويلات في البلد الأم بسحبها عبر بطاقة السحب الآلي (ATM) وبتكلفة أقل بكثير من طريقة التحويل العادي.

يمكن أيضاً تحسين خدمة توزيع التحويلات المالية عبر شبكات أوسع، وتحديداً بتسهيل الوصول إلى هذه الخدمات في المناطق النائية وللمجموعات السكانية المهمشة (الناس الفقيرات). وإحدى الطرق للقيام بذلك هي توسيع الشبكات المالية التقليدية لتشمل مناطق جغرافية جديدة، وكذلك إنشاء تحالف بين الأطراف التي تمتلك تلك الشبكات في المناطق النائية أو الممتدة في مناطق جغرافية كبيرة (المصارف والاتحادات المالية والشبكات البريدية ومنظمات تحويل الأموال ومنافذ البيع) ومزودي الخدمات المالية من يمتنعون بخبرة في التحويلات المالية ولكن يعانون محدودية في تغطية مناطق جغرافية واسعة وفي الحصول على زبائن متواضعين.

- تعزيز التأثير التنموي للتحويلات المالية:

بما أن التحويلات المالية عبارة عن موارد مالية خاصة، فيجب أن تقتصر الإجراءات المطلوبة لتعزيز تأثيرها التنموي على الحوافز. أولاً يجب توفير الفرص والوسائل الملائمة للاستثمار، فمثلاً من خلال برنامج رائد للمنظمة الدولية للهجرة يمكن للمهاجرين الغواتيماليين أن يستثمروا أموالهم المحولة في إنشاء مشاريع إسكانية بأسعار مناسبة في البلد الأم. ويتضاعف تأثير الأموال المحولة بفضل مبلغ مماثل تقدمه حكومة غواتيمالا على شكل منحة يؤمنها "الصندوق الغواتيمالي". وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تقديم المنتوجات المالية التي تحمل ضمنها حواجز مثل معدلات فائدة أعلى وضمانات لمعدل الصرف والإعفاء من ضريبة الدخل والثروة.

ويمكن كذلك تشجيع مجموعات المهاجرين (مثل جمعيات الوطن) على جمع المساهمات لإحياء المبادرات التنموية التي تبتدء المجتمع في البلد الأم (المدارس وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية)، عن طريق التزام تقدمه الحكومات على المستوى الفيدرالي أو مستوى الولاية أو البلديات بدفع مبلغ مماثل للذى تقدمه مجموعات المهاجرين على شكل مساهمات للتنمية¹⁸.

ومن الطرق الأخرى لتعزيز التأثير التنموي للتحويلات المالية هناك توفير المصادر الإنمائية لأنشطة المقاولات، كالمبادرة التي تبنتها المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ريف طاجكستان لتقديم القروض الصغيرة، حيث تعزز المنظمة من خلالها قدرات عائلات المهاجرين والمجتمعات المحلية ونشطاء المجتمع المدني لتشجيع استثمار التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون في مجالات قابلة للاستثمار.

إن وجود بيئة استثمارية موثقة تتصف بالحكومة الجيدة والاستقرار الاقتصادي والشفافية وتنظيم المؤسسات المالية، أمر حاسم بالنسبة للمهاجرين ولمنتقلي الحالات لقبول مبدأ الاستثمار في المجالات التنموية. لذلك وبالترافق مع خلق الحواجز لتوجيه التحويلات المالية إلى مجالات تؤثر على التنمية، يجب على الحكومات أن تعمل على وضع سياسة واضحة وخلق بيئة مالية وقانونية مناسبة لتشجيع تدفق رأس المال، بما في ذلك الحالات.

ومن المقاربات الأخرى لتعزيز التأثير التنموي للتحويلات المالية، هناك تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب والتطبيقات السابقة¹⁹. وهذه الغاية، استضافت دولة بنين في شهر فبراير (شباط) 2006 وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة "للتمثل الأعلى للدول الأقل تطوراً ودول الأرضي المغلقة ودول الجزر الصغرى" المؤتمر الوزاري للدول الأقل تطوراً حيث خرج ممثلو الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص وجمعيات المهاجرين والمنظمات غير الحكومية وغيرها بتوصيات تهدف إلى تعزيز التأثير التنموي للتحويلات المالية وحشد الدعم لتنفيذ تلك التوصيات في الدول الأقل تطوراً²⁰

¹⁸ للمزيد من المعلومات حول دمج مجتمعات المهاجرين في التنمية، انظر الجزء 4،

¹⁹ للمزيد من المعلومات عن تبادل الخبرات والإفادة من التجارب السابقة، انظر الجزء 4

²⁰ البيان الوزاري موجود على

الموقع http://www.iom.int/en/PDF_Files/benin/Ministerial_Declaration_English.pdf

3.3 – استبقاء وتدوير المهارات والمعرفة:

كما جاء في الجزء 1، غالباً ما ينبع عن الهجرة الدولية موجات من هجرة ذوي المهارات أو أصحاب الكفاءات العلمية، وهو ما يعرف بهجرة العقول.

وللحد من هذه الظاهرة، يمكن لدول المصدر والمقصد التعاون لتشجيع استبقاء ذوي المهارات من جهة، وتدوير الهجرة من جهة أخرى، فتتم بذلك الاستعاضة عن هجرة العقول بدوره العقول²¹.

- تشجيع استبقاء المهارات والمعرفة:

يمكن لدول المصدر والمقصد أن تتخذ إجراءات معينة لمعالجة عوامل الجذب، فالتعاون مع دول المصدر، تستطيع دول المقصود أن تشجع العامل الأخلاقي في التشغيل التي تحدد دول المصدر التي يستهدفها أرباب العمل للحصول على العمالة أو تحدد فترة العمل في الخارج، كما هي الحال مع ميثاق دول الكومونولث في تشغيل العاملين في قطاع الصحة؛ إضافة إلى أن بمقدور دول المقصود أن تتبناً بشكل أفضل باحتياجاتها من ذوي الكفاءات وأن تطور سياساتها وبرامجها لتنمية الموارد البشرية بهدف تلبية هذه الاحتياجات من مواطنها دون الحاجة إلى استخدام العمالة الأجنبية.

تسعي بعض الدول إلى عقد "ارتباط معين" يوافق بموجبه الطلبة والمتربين على العمل في البلد الأم لمدة معينة بعد اكمالهم للدورة التدريبية أو الدراسة المهنية في الخارج. وهنا يجب التشدد على أن الارتباط وكل الإجراءات الأخرى الهدافه إلى استبقاء ذوي الكفاءات يجب أن تتخذ بمنحي متوازن متافق مع حق كل شخص في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده الأم.

أما عوامل الدفع الكامنة وراء هجرة العقول فيمكن معالجتها بطريقة يشعر من خلالها من يفك بالهجرة بأن بقاءه في بلده خيار قائم ومرغوب²². وحيث أن دول المصدر لا تملك غالباً القدرة على معالجة عوامل الدفع وسواءها من التحديات التنموية، تلعب دول المقصود دوراً رئيسياً في المساعدة بجهود بناء القدرات والتوجيه الاستراتيجي للدعم والاستثمارات الأجنبية لمعالجة هذه المسائل.

- تسهيل العودة الدائمة المؤقتة والافتراضية للمهاجرين:

لن تكون الإجراءات المتخذة لاستبقاء المواطنين ذوي الكفاءات فعالة بشكل دائم، وخاصة مع ازدياد عولمة أسواق العمل والتفاوت المستمر في الفرص والأجور. ومع ذلك وحتى عندما يهاجر أولئك المواطنين، هناك إجراءات يمكن من خلالها استبدال هجرة العقول بـ "تدوير العقول". يمكن تشجيع المهاجرين أصحاب الكفاءات على العودة إلى أوطانهم بشكل طوعي إما بشكل دائم أو مؤقت أو افتراضي سعياً وراء نقل المعرفة والمهارات والتقنية.

فمثلاً يعمل برنامج المنظمة الدولية للهجرة "الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا" على تسهيل العودة المؤقتة للأفارقة أصحاب الكفاءات في أوروبا وأمريكا الشمالية إلى البلد الأم لتقديم

²¹ يمكن الحد من التأثيرات السلبية لهجرة العقول على التنمية بمساهمات المهاجرين من ذوي الكفاءات في عملية التنمية في البلد الأم مثل التحويلات المالية ونقل المهارات والمعرفة، انظر الجزء 3،2

²² المزيد من المعلومات حول الحد من عوامل الدفع في المناطق ذات النسب المرتفعة في، انظر الجزء 3،5

المساعدة والمساهمة بخبراتهم في المجالات المختلفة مثل الصحة والتعليم والهندسة والزراعة والقطاع المالي. وتعتمد رغبة مثل هؤلاء المهاجرين في الاشتراك في برامج العودة المؤقتة على عدم تعرض أوضاعهم القانونية ومصالحهم في الدول المضيفة للخطر كنتيجة لعودتهم المؤقتة.

يُتمنى المهاجرون أصحاب الكفاءات أحياناً العودة إلى أوطانهم بصفة دائمة ولكنهم يفتقدون للموارد المالية والتنظيمية للعودة والتخطيط لإعادة اندماجهم في مجتمعاتهم. فمثلاً قامت المنظمة الدولية للهجرة بتقديم المساعدة في مجال العودة الطوعية لمهاجرين من دول فيها تنوع سكاني مثل أفغانستان وأوغندا وجامايكا منمن يمتلكون المعرفة والمهارات التي تمكّنهم من المساهمة في عملية التنمية في أوطنهم ولكنهم يفتقدون لوسيلة العودة. وبعد عنصر إعادة الإنعام واحداً من العناصر الأساسية في برامج العودة لضمان أن يتمكن المهاجرون العائدون من العثور على عمل واستخدام مهاراتهم وخبراتهم والإندماج الفعلي مع المجتمع.

أما العودة الافتراضية فهي وسيلة نقل مهارات ومعرفة المهاجرين أثناء وجودهم في الخارج كبديل عن العودة الدائمة أو المؤقتة. في برنامج " الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا" مثلاً يستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات للاستغناء عن الوجود الفعلي للمهاجر، وقد تبين أن التعليم عن بعد وسيلة فعالة لتمكين المعلمين الموجودين في الخارج من الوصول إلى عدد أكبر من طلبة التعليم العالي في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي.

4،3- إشراك المهاجرين والمغتربين في عملية التنمية في البلد الأم:

يساهم المهاجرون والمغتربون في عملية التنمية في أوطنهم بطرق مالية وأخرى غير مالية، بما في ذلك التحويلات المالية²³، والاستثمار والتجارة وأنشطة المقاولات ونقل المعرفة والمهارات²⁴، والتبادل السياسي والاجتماعي والثقافي، ويُساهمون في دعم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. وفيما تناولت الأبحاث خلال السنوات العشر الأخيرة موضوع التحويلات المالية من قبل المهاجرين، بقيت تفاصيل الأنواع الأخرى من المساهمات غير معروفة وبحاجة إلى مزيد من الدراسات.

وفي السنوات الأخيرة، ازداد الوعي بدور المهاجرين والمغتربين في العملية التنموية وكذلك ازداد الوعي بأن مدى مساهمة المهاجرين في العملية التنموية يعتمد بشكل كبير على السياسات وأطر العمل المؤسساتي والمناخ الاقتصادي والثقافي، ويُساهمون في دول المصدر والمقصد. في عام 2005، قامت المنظمة الدولية للهجرة بإجراء أول مسح لسياسات 49 دولة فيما يخص إشراك المهاجرين في العملية التنموية، وأكّدت النتائج بأن اهتمام الحكومات يزداد باضطراد في مجال استكشاف الوسائل المبتكرة لحشد طاقات المهاجرين كعناصر للتنمية²⁵.

²³ التحويلات المالية، انظر الجزء 3،2

²⁴ نقل المعرفة والمهارات. انظر الجزء 3،3

²⁵ - نتائج وتحليل هذا المسح منشورة في (دمج الهجرة في برامج السياسة التنموية) "سلسلة حوار حول الهجرة الدولية" (IDM) (No.8) المنظمة الدولية للهجرة 2005

- بناء العلاقات مع المغتربين:

تلعب دول المصدر دوراً في تسهيل مضايقة مساهمات المغتربين في العملية التنموية ومن أجل إشراك المغتربين وتسهيل مساهماتهم، تحتاج الحكومات إلى القدرة على معرفة وتحديد هؤلاء المغتربين وفهم مهاراتهم ومصالحهم. إن بناء علاقات بناءة بين دول المصدر ودول المقصد يحتاج إلى معاملة المهاجرين كشركاء في مجال أوسع من المصالح والمخاوف والمساهمات المحتملة لا كموارد مالية وحسب. وبشكل خاص يجب إيلاء اهتمام لعامل النوع الاجتماعي بما أن للنساء المهاجرات أولويات وأنماط مختلفة من المساهمات مقارنة بالمهاجرين من الذكور.

وبحسب خبرة المنظمة الدولية للهجرة، سيكون المغتربون مهتمين أكثر بالمساهمة في الجهد التنموية عندما يشعرون بالانتماء للوطن الأم، عبر منحهم بعض الامتيازات كالجنسية المزدوجة وحق الانتخاب. كما أن بناء نقاء متبادلة بين المغتربين والحكومات في دول المصدر أمر رئيسي في هذا المجال.

ان الإشراك الفعال للمغتربين وتسهيل مساهماتهم في العملية التنموية يتطلب حواراً سياسياً بين كافة الأطراف المعنية في الوطن وفي الدول المضيفة، ومن في ذلك الحكومات والمغتربين والمجتمع المدني ومجتمع المانحين والقطاع المالي، حيث يمكن لهذا الحوار أن يكون فعالاً في المساعدة في تحديد السبل الكفيلة بإزالة العراقيل وتوفير الفرص أمام مساهمات المغتربين.

- توفير الفرص والحوافز:

يتوقف قرار مساهمة المهاجرين في العملية التنموية في البلد الأم على عدة عوامل، ولذلك فإن على حكومات دول المصدر والمقصد أن تخلق الحوافز التي تؤثر إيجاباً على ذلك القرار (كتقديم المنتوجات المالية بشروط مقبولة²⁶). ويطلب توفير الحوافز فهماً وإدراكاً للعرّاقيل الرئيسية التي تقف عائقاً أمام مساهمة المغتربين في كل من البلد الأم والبلد المضيف حتى يكون بالإمكان إزالتها أو الحد منها. ومن الأمثلة البارزة على هذه العراقيل، الخوف من المخاطرة بفقدان الوضع القانوني أو المزايا أو كليهما معًا (كالضمان الاجتماعي أو الراتب التقاعدي) في بلد المقصد. لذلك هناك حاجة إلى المزيد من الأبحاث حول العراقيل التي تقف في وجه مساهمات المغتربين لضخ هذه المعلومات في عملية رسم السياسة.

من أجل تسهيل مساهمات المغتربين، يجب أن يحصل هؤلاء على إمكانية الوصول إلى فرص التنمية الجيدة التي تم تفصيلها بحسب مهاراتهم ومصالحهم (مثل فرص المساهمات الجماعية في مبادرات التنمية المحلية والحصول على قروض صغيرة الحجم لتمويل المقاولات)²⁷.

٥-٣- تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق ذات النسبة المرتفعة في الهجرة:

بعد عدم توفر الفرص الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية المتردية في مجتمعات البلد الأم الأصل من أهم الأسباب التي تقف وراء الهجرة وعدم الرغبة في العودة. ولذلك فإن الأنشطة الرامية إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عبر معالجة المساببات الرئيسية للهجرة في مناطق جغرافية يهاجر سكانها بسبب الضغط الاقتصادي، هي من العناصر الهامة في أي مقاربة شاملة لإدارة الهجرة ويمكن لها أن تربط الهجرة مباشرة بالاستراتيجيات التنموية.

²⁶ للمزيد من المعلومات حول خلق الحوافز. انظر الجزء ٣، ٢

²⁷ للمزيد من المعلومات حول توفر فرص الاستثمار. انظر الجزء ٣، ٢

ولتحقيق عنصر الاستقرار السكاني في المناطق التي ترتفع نسبة الهجرة منها، يجب أن توفر فرص واقعية في الوطن لكيح عامل الجذب الذي تتمتع به فرص العمل في الخارج (سواء كانت حقيقة أو متوقعة)، مما يجعل الهجرة أمراً خاضعاً للخيار الشخصي ويوفر بذلك قائمة فعلياً عن الهجرة عبر قنوات غير نظامية وخطرة.

- إجراءات تحسين الأوضاع المحلية :

إن العديد من وكالات التنمية الدولية والوكالات الأخرى تشارك في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي تنشط فيها حركة الهجرة في العالم. وتركز المنظمة الدولية للهجرة على الأنشطة التنموية الهدافـة في مجتمعات المناطق النامية التي ترتفع فيها معدلات البطالة وتكثر الهجرة منها، من أجل تحسين الأوضاع المعيشية المحلية والبنية التحتية الرئيسية وتحسين مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية، كإجراء تحسينات في ظروف السكن والصرف الصحي. كما أن بعض هذه المشاريع التنموية توفر فرص عمل للسكان المحليـين.

وتقوم المنظمة كذلك بتطوير وتنفيذ برامج لتحسين الظروف المعيشية في المناطق التي تزداد فيها نسبة الهجرة، فتعمل مثلاً على بناء القدرات المحلية لتأسيس شركات صغيرة، وتقدم الاستشارات المهنية والدورات التدريبية للعاطلين عن العمل.

- فرص ملموسة لربط أولويات الهجرة والتنمية :

بينما تشجع العديد من الحكومات البرامج التنموية المباشرة التي تعود بالفائدة على مختلف المناطق ودول المصدر، فإن قلة من المانحين قد عبروا بوضوح في استراتيجياتهم التنموية عن أن التنمية المحلية الهدافـة تخدم كوسيلة لخوض ضغوط الهجرة. وبالرغم من أنها ليست بدليـاً عن جهود التنمية الأشمل، فإن برامج تنمية المجتمع وتنمية الاقتصاد الهدافـة تقدم فرصاً ملموسة لربط التنمية بأهداف إدارة الهجرة.

4- بناء الشراكات وبناء القدرات:

1.4 – بناء القدرات :

على الرغم من التقدم الحاصل في العقد الأخير، إلا أن عدداً بسيطـاً من الدول تمتلك سياسات شاملة حول الهجرة أو الآليـات لتطوير هـذا سـيـاستـات وتنفيذـها. وللقيام بذلك يجب الاعتراف بأن الهجرة حق متداخل مع حقوق كثيرة وله فروع عديدة تتطلب جهوداً حثيثة واستثمارات هائلة لإدارتها بشكل فعال. إن جزءاً هاماً من الميزانية التشغيلية للمنظمة الدولية للهجرة في عام 2005 والتي تقدر بـ 1.1 مليار دولار أمريكي مكرس للبرامج التي تساعد الحكومـات على تطوير قدراتها من أجل إدارة الجوانب المتعددة للهجرة، وذلك من خلال أكثر من 280 مكتباً تنتشر في كافة أرجاء العالم²⁸.

²⁸ تقدم أجزاء أخرى من هذه الورقة معلومات عن نشاطات المنظمة الدولية للهجرة فيما يتعلق ببناء القدرات، مثلاً في حقل القانون الدولي للهجرة (الجزء 2,1)، منع ومحاربة التهريب والإتجار (الجزء 2,2)، هجرة العمالة (الجزء 1,3)، تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق ذات النسبة المرتفعة في الهجرة (الجزء 5,3). للحصول على مزيد من المعلومات عن تواجد ونشاطات المنظمة الدولية للهجرة في العالم تفضل بخوض موقع المنظمة www.iom.int .

4,2- التعاون والتشاور بين الدول:

تارياً، اعتمدت مختلف دول العالم إجراءات أحادية الجانب حول الهجرة ورافقتها ترتيبات أو اتفاقيات ثنائية مبنية على أساس خاصة، إلا أن الدول بدأت تعرف بأن الهجرة مسألة لا يمكن إدارتها بشكل فعال عبر الإجراءات أحادية أو حتى ثنائية الجانب، فالإدارة الفاعلة للهجرة تتطلب التعاون والعمل المشترك.

واستجابة لذلك بدأت الدول في التقارب مع بعضها البعض عبر حوارات غير رسمية وغير ملزمة وبدأ تداول المعلومات حول الهجرة فيما بينها. وتتوفر هذه المشاورات فرصة للدول لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة وتزيد سوية إدراك ديناميكية الهجرة وتحدد المصالح المشتركة وإمكانيات التعاون حول مختلف نواحي الهجرة. ومن خلال هذه المشاورات يمكن بناء مناخ من الثقة حول قدرة الدول على العمل معاً ومع الأطراف الأخرى المعنية من أجل إدارة فاعلة للهجرة.

وهنا يجب التنويه أنه وبالرغم من انتعاش المقاربات متعددة الجوانب تجاه الهجرة، يبقى العمل الثنائي وسيلة فعالة لمعالجة مسائل محددة يطال تأثيرها دولتين بعينهما، مثل هجرة العمالة وإدارة الحدود وعودة المهاجرين غير النظاميين.

- المستوى الإقليمي:

مسيرة التشاور الإقليمي حول الهجرة: تتتألف المجموعات غير الرسمية من (أ) ممثلي الدول في منطقة معينة، أو الدول ذات وجهات النظر المتطابقة والمصالح المشتركة الموجودة في منطقة أو أكثر، (ب) المنظمات الدولية، (ج) والمنظمات غير الحكومية أحياناً وهي متواجدة حالياً في أغلب مناطق العالم. تتصف مسيرة التشاور الإقليمي بطبيعة غير رسمية وغير ملزمة وهو الأمر الذي يشجع على الحوار البناء والصريح. تقوم المنظمة الدولية للهجرة بتشجيع ودعم العديد من هذه المسيرات والمشاركة فيها وتعتبرها آليات هامة لرعاية الفهم والتعاون في حقل الهجرة.

توفر مسيرة التشاور الإقليمي إطار عمل لتبادل وجهات النظر والممارسات الجيدة والمعلومات. ففي ورشة العمل التي عقدت في شهر مارس (آذار) 2004 على هامش عملية بالي حول تهريب المهاجرين والإتجار بالأشخاص والجرائم الدولية ذات الصلة، وأدارها مجموعة من الخبراء للبحث في إدارة الهوية الشخصية، قدم المشاركون أمثلة ملموسة وخطوطاً عريضة عن الممارسات الجيدة بهدف الحد من تزوير الوثائق والهويات. وكذلك طور المؤتمر الإقليمي حول الهجرة (عملية بيوبلا) قاعدة بيانات لتنبئ موجات الهجرة الإقليمية ليتم استخدامها من قبل الأعضاء وأطلق عليها اسم منظومة المعلومات الإحصائية حول الهجرة في أمريكا الوسطى والمكسيك.

وبتوفير إطار عمل لعقد اللقاءات الدورية بين المسؤولين المعنيين، يمكن لمسيرة التشاور أن تخلق بيئة تساعد على التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف. فمثلاً ساهمت عملية بيوبلا في الوصول إلى إجراءات هجرة مؤقتة تقوم من خلالها غواتيمالا والسلفادور بإرسال العمال إلى كندا بناء على اتصالات غير رسمية وتبادل للمعلومات بين المسؤولين من الدولتين. ومن خلال المشاورات الثنائية يمكن للدول ذات التطلعات المختلفة تجاه الهجرة أن تحدد الاهتمامات

المشتركة بينها وفرص التعاون. فمثلاً أثناء المشاورات الوزارية الثالثة التي عقدت في سبتمبر (أيلول) من العام 2005 حول العمالة المهاجرة والعمل التعاوني (عملية كولومبو)²⁹، والتي شارك فيها للمرة الأولى ممثلون عن دول المقصد، حدد المشاركون جملة من الاهتمامات والمخاوف المشتركة بما في ذلك بناء منظومة عادلة لسوق العمل وإدارتها بشكل جيد كي تعمل للصالح العام.

كما أن بمقدور مسيرة التشاور الإقليمي أن تسهل بناء القرارات. فمثلاً نجد المساهمة بإدارة الهجرة إقليمياً أحد الأهداف العامة لحوار دول جنوب القارة الإفريقية حول الهجرة، وذلك برعاية فهم ظاهرة الهجرة ودعم قدرات المؤسسات الإقليمية. وقد تم تحقيق هذا الهدف من خلال عدد من الإجراءات، من بينها ورشات العمل الخاصة ببناء القرارات حيث عقدت إحداها في شهر يوليو (تموز) من عام 2005 وتلقى المشاركون فيها تدريباً حول القانون الدولي للهجرة والتعاون الدولي وإدارة الحدود وجوازات السفر والتأشيرات.

يمكن أيضاً مضاعفة فوائد المشاورات الإقليمية من خلال التفاعل بين تلك العمليات وخاصة بالنظر إلى الخاصية الدولية لموجات الهجرة. وفيما كان مستوى تبادل المعلومات بين معظم مسیرات التشاور الإقليمي بسيطاً أو معادماً، عبر المشاركون في ورشة العمل التي عقدت في ابريل (نيسان) من عام 2005 والتينظمتها المنظمة الدولية للهجرة بالاشتراك مع المفوضية العالمية لشؤون الهجرة الدولية، والتي جمعت ممثلي الحكومات والأمانات العامة لتسعة من المسيرات التشاورية الإقليمية، عن اهتمامهم بالتفاعل ما بين هذه المسيرات مستقبلاً، مشددين في الوقت نفسه على رغبتهم في الحفاظ على المقاربـات القائمة على أسس خاصة واعترافاً منها بأهمية تبادل المعلومات والممارسات الجيدة كواحدة من الفوائد الناجمة عن التفاعل بين مسیرات التشاور الإقليمي، استحدثت المنظمة الدولية للهجرة قسماً على موقعها الإلكتروني كرسته لتوفير المعلومات المركزية حول مسیرات التشاور الإقليمية الرئيسة.

ويجب الانتباه إلى أن عدداً من المؤسسات والمنظمات السياسية والأمنية والاقتصادية الإقليمية وشبه الإقليمية قد قامت مؤخراً بوضع الهجرة على برامج العمل الخاصة بهم. وبالرغم من أنها لا تركز حسراً على الهجرة، يمكن لهذه المؤسسات والمنظمات أن تقدم إطار عمل مفيدة لبناء الشراكة وبناء القرارات وتبادل الممارسات الجيدة في مجال الهجرة.

- المستوى العالمي:

يمكن للمشاورات التي تدور بين الدول في العالم أن تساعدهـات على الاستفادة من خبرات بعضها البعض وأن تطور التعاون فيما بينها حول الهجرة. فعلى سبيل المثال، جمعت (مبادرة بيرن) وهي عبارة عن آلية تشاورية أطلقـتها الحكومة السويسرية وعملـت المنظمة الدولية للهجرة كأمانة لها، حـكومات من كل مناطق العالم وجميع الأطراف المعنية في جولتين من المشاورات العالمية وسلسلة من المشاورات الإقليمية حول الهجرة. ومن خلال هذه المشاورات، حدد المشاركون مجموعة من المفاهيم توضح الافتراضـات والمبادئ الأساسية المشتركة بخصوص إدارة الهجرة، وأيضاً مجموعة أخرى من الممارسـات الفعـالة حول مسائل الهجرة بشكل شامل البنية على خبرات الحكومـات الفعلـية والواقعـية. وتم جمعها في منظومة مرـجعـية غير رسمـية

²⁹ ما يعرف سابقاً بالمشاورات الوزارية حول هجرة العمالة من الدول الآسيوية، انظر الجزء 3،

وإطار عمل غير ملزم يدعى البرنامج الدولي لإدارة الهجرة³⁰، والذي يخدم كمنصة لتسهيل التعاون بين الدول في تخطيط وإدارة حركة البشر بطرق إنسانية ومنظمة.

تعمل المنظمة الدولية للهجرة في الوقت الحالي مع الدول في كل أنحاء العالم لجعل تلك المنظومة مستخدمة على الصعيد الوطني والإقليمي وغيرها من خلال نشاطات بناء القدرات والأنشطة ذات العلاقة والمرتبطة بـ "مبادئ إدارة الهجرة" في المنظمة الدولية للهجرة وهي عبارة عن وسيلة تعليمية مكتوبة بلغة مبسطة وغير تقنية ومن شأنها أن توفر نظرة شاملة حول العناصر الأساسية لإدارة الهجرة الدولية من خلال 32 نموذجاً.

تضمن جدول المؤتمر الذي عقد مؤخراً حول الهجرة والتنمية والذي نظمته المنظمة الدولية للهجرة بالاشتراك مع الحكومة البلجيكية بدعم من المفوضية الأوروبية والبنك الدولي خلال يومي 15-16 من شهر مارس (آذار) 2006 في بروكسل، مشاورات حول عناوين محددة للهجرة والتنمية. وجاء هذا المؤتمر عدداً كبيراً من المشاركين من دول المصدر والعيور والمقصد لمناقشة كيف يمكن للهجرة والسياسات ذات العلاقة المساهمة في التنمية في دول المصدر والعيور. كما بحث المؤتمر أيضاً كيف يمكن للسياسات التنموية في المقابل أن تعالج الأسباب الجذرية الكامنة وراء الهجرة مثل الفقر وانعدام الآفاق الاقتصادية والاجتماعية، وتخفيف الضغط على الشعوب حتى لا تكون الهجرة اضطرارية بل محض خيار. أكد المؤتمر ونتائجها على الحاجة إلى التشاور بين الدول لمعالجة الروابط بين الهجرة والتنمية وهي الرسالة التي سيتم توجيهها خلال الحوار الدولي ربيع المستوى³¹.

4- تطوير حوار كافة الأطراف المعنية حول مسائل الهجرة:

حيث ان الهجرة مسألة تحظى باهتمام عدة أطراف معنية إضافة إلى الحكومات، يجب الاطلاع على خبرة ومنظور الأطراف غير الحكومية، بمن في ذلك المهاجرين وجمعيات المغتربين والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ومنهم فرصة المشاركة في الحوار حول الهجرة.

يعد الحوار الدولي حول الهجرة في المنظمة آلية للحوار غير الرسمي وغير ملزم، يجمع الدول الأعضاء في المنظمة وعددها 116، و 21 دولة بصفة مراقب وحوالي 75 منظمة دولية وأخرى غير حكومية مع بعضها البعض، بهدف المساهمة في الوصول إلى فهم أفضل للهجرة وتسهيل التعاون بين الحكومات والأطراف الأخرى المعنية بإدارة الهجرة. يعقد هذا الحوار سنوياً كجزء من جلسات مجلس المنظمة الدولية للهجرة، وكذلك ضمن ورشات عمل منتظمة تدور موضوعاتها حول الهجرة والسياسات ذات الصلة. على سبيل المثال، هناك ورشات العمل حول التجارة والهجرة والتي جمعت مجتمعات الهجرة والتجارة والتجارة والمنظمة الدولية للهجرة والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية معاً للمرة الأولى في بيئه غير تفاوضية، ونتج عنها تعزيز مستوى الإدراك من قبل هذه المجتمعات للغة الآخرين وأولوياتهم ومنظورهم حيال حركة العمالة العالمية وقدمت هذه الورشات أيضاً فرصة للإستفادة من الدروس المستقة من المقاربات المشتركة على الصعيد الوطني وال الثنائي والإقليمي لإدارة هجرة العمالة المؤقتة، وهي أمور يمكن الاستفادة منها في فعلياً على صعيد متعدد الأطراف ضمن المفاوضات الجارية تحت الصيغة 4

³⁰ متوفّر على موقع المنظمة الدولية للهجرة

http://www.iom.int//DOCUMENTS/OFFICIALTXT/EN/IAMM_E.PDF.
وكذلك موقع المكتب الفيدرالي السويسري للهجرة (<http://www.bfm.admin.ch>)

³¹ لمزيد من التفاصيل حول المؤتمر والنص الكامل لنتائجها انظر الموقع <http://www.belgium.int/internationalconferance/index.htm>

للانقافية العامة حول التجارة والخدمات. كما أن الحوار الدولي حول الهجرة وسيلة فعالة لتسهيل التعاون والشراكة بين المنظمة الدولية للهجرة والوكالات الأخرى التي تعمل في مجال الهجرة. فمثلاً أدت ورشات عمل الحوار الدولي حول الهجرة والتجارة إلى شراكة جديدة بين المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي حول موضوع حركة العمالة. وقد حقق الحوار حضوراً كثيفاً وبناءً وحظي الحوار فيه بتبادل صريح لوجهات النظر والممارسات الفعالة³².

واعترافاً بأهمية القطاع الخاص كأحد الأطراف المعنية بمسائل الهجرة، قام مدير عام المنظمة الدولية للهجرة في نوفمبر (تشرين الثاني) من عام 2005 بدعوة مجموعة من المدراء التنفيذيين من يمثلون عدداً واسعاً من الصناعات من كل أنحاء العالم إلى جنيف من أجل لتشكيل مجلس الأعمال الاستشاري بهدف تبادل الأفكار وتحليل مختلف نواحي الهجرة والعمل. ويجتمع هذا المجلس مرتين سنوياً، مما يعطي الفرصة للمنظمة الدولية للهجرة لتوسيع شراكاتها وبناء المزيد منها مع القطاع الخاص في مجالات التنمية والتخطيط وتنفيذ سياسات الحركة وممارساتها.

4.4 - التعاون والتشاور بين الوكالات:

إن التشاور والتعاون بين الوكالات حول المسائل المتعلقة بالهجرة عنصر رئيسي في جمع الوكالات ذات الخبرة المتكاملة لتحقيق مقاربات متماسكة والوصول إلى مقاربات تجاه مختلف مسائل الهجرة.

- المستوى الإقليمي:

بعد التعاون بين الوكالات عاماً هاماً للوصول إلى مقاربات إقليمية أكثر تماساً وفعالية حول مسائل الهجرة. فمثلاً قامت المنظمة الدولية للهجرة والمفووضية الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لدول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بترؤس مجموعة عمل "حول الهجرة الدولية بما في ذلك الإتجار بالبشر" في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتتألف هذه المجموعة من ممثلين إقليميين عن 14 وكالة من وكالات الأمم المتحدة وعن المنظمة الدولية للهجرة والبنك الدولي. وفي عام 2006 تخطط مجموعة العمل هذه لتقديم تقرير عن الوضع الإقليمي حول الهجرة الدولية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، بالإضافة إلى نشاطات أخرى ستدعم تحضيرات الدول الـ 54 الأعضاء في المفووضية الاقتصادية والاجتماعية لدول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ خلال حوار الأمم المتحدة رفيع المستوى حول الهجرة والتنمية.

- المستوى العالمي:

تضم المجموعة الدولية للهجرة والمعروفة سابقاً بمجموعة جنيف للهجرة رؤساء الوكالات شبه الحكومية³³ التي تشارك وتنتمي في الأهداف ومجالات العمل حول مسائل الهجرة. تسعى المجموعة الدولية للهجرة إلى تشجيع تطبيق أوسع لكل الأدوات الدولية والإقليمية ذات الصلة بأمور الهجرة، وتوفير قيادة قوية ومتماسة لتحسين الفعالية الكلية لسياسة المجتمع الدولي

³² لإلقاء نظرة شاملة حول نشاطات الحوار الدولي حول الهجرة انظر الموقع <http://www.iom.int/en/know/idm/hdex.shtml>

³³ المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية والمفووضية العليا لشؤون اللاجئين والمفووضية العليا لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية والتي كانت كونت مجموعة جنيف للهجرة الدولية والآن اتسعت لتشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج إدارة الاقتصاد والشؤون الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتكون مجموعة دولية للهجرة

واستجابته العملية لمسائل الهجرة الدولية. اعترافاً منها بالحاجة إلى التواصل بين المجموعة الدولية للهجرة والحكومات، أخذت المجموعة على عاتقها إيجاد آلية مناسبة للحصول على ردود وأراء الطرف الآخر وستقوم المنظمة الدولية للهجرة بجعل جلسات مجلسها متاحة للجميع لتحقيق هذا الغرض.

5- الخاتمة:

عندما يتفحص المرء بعناية النقاش القائم حالياً حول الهجرة والتنمية، يجد أن حجم التحديات والفرص هائل للغاية. لاتدعى هذه الورقة أنها توفر علاجاً شاملًا لكل التحديات، إلا أنها تلقي الضوء على الحاجة إلى استثمارات مشتركة ونشطة من قبل كل الأطراف المعنية في جعل الهجرة عاملًا فعالًا في التنمية. ولتحقيق هذا الغرض لاتكفي الإرادة السياسية والموارد، فهناك حاجة أيضاً إلى الالتزام الحقيقي بإدارة الهجرة، بما في ذلك تطوير القدرات للقيام بذلك. تختتم المنظمة الدولية للهجرة هذه الورقة بتقديم ثلاث رسائل رئيسية تجمع ضمناً كل الخيوط التي وردت في الموضوعات الواردة أعلاه.

أولاً: الحاجة إلى تعاون أوسع وأعمق بين الدول، خصوصاً بين دول المصدر والمقصد. إن الجهود لتطوير أنظمة قانونية دولية جديدة أو بنى مؤسساتية رسمية لتشجيع الهجرة من أجل التنمية لن تكون أكثر نفعاً من جهود التعاون الطوعية المبنية على الآليات والمؤسسات القائمة حالياً، وعلى الاعتراف المتبادل بالفوائد التي ستحققها المشاركة الطوعية. وسيكون التعاون بين الدول أكثر فعالية عندما تمتلك الدول المشاركة سياسات متماسكة على الصعيد الوطني تجاه الهجرة وقرارات لإدارة الهجرة.

ثانياً: يجب تشجيع الحوار السياسي والتعاون الوثيق بين مجتمعات الهجرة ومجتمعات التنمية والتي لا تزال تبحث عن لغة مشتركة بينها. وبعد هذا أمر أساسى لدمج الهجرة بشكل أفضل في خطط السياسة التنموية والخطط الوطنية للحد من الفقر. ويمكن عن طريق عرض الشراكة الفعالة تعزيز آفاق المزيد من المعونات الهدافلة، بدلاً من خفض المساعدات الرسمية الموجهة إلى التنمية كما قد يخشى البعض. كما أن سياسات الهجرة بحاجة إلى مزيد من التجانس مع التنمية وإلى تدعيمها بعنصر التنمية بشكل أقوى.

أخيراً: سيكون التجديد أمراً حاسماً لاكتشاف الوسائل التي يمكن من خلالها للهجرة أن تسهم بشكل أفضل في العملية التنموية. ومن أجل تطوير مقاربات جديدة، هناك حاجة إلى معرفة ما يفيد وما لا يفيد، بناء على بيانات وتحليل أفضل. ولكن الدراسات وحدها لاتكفي، ولذلك يمكن اختبار وسائل عملية لمدى مساهمة الهجرة في التنمية من خلال المشاريع والبرامج الرائدة في هذا المجال.

لقد حان الوقت للاستفادة من النية الحسنة الموجودة في المجتمع الدولي، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية ومجتمع الأعمال والمجتمع المدني، من أجل تحقيق نتائج عملية. إن حوار الأمم المتحدة رفيع المستوى حول الهجرة والتنمية يشكل فرصة سانحة للاطلاع على المواقف الحالية تجاه إدراك العنصر الإيجابي الكامن وراء الهجرة.

ولهذا الغرض، وضعـت المنظمة الدولية للهجرة عدداً من النتائج المحتملة، وهي متوفـرة على موقعـها الإلكتروني www.un.int/iom/IOM-HLD.html ، كما أنها تتطلع للعمل مع الأطراف المعنية للدخول في عهد جديد من الهجرة من أجل التنمية.

*

*

*

الملاحظات الختامية:

1- الاتفاقية الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية. الأمم المتحدة الجمعية العامة القرار رقم XXI(2200) في 16/12/1966 ، الاتفاقية الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة ، الجمعية العامة القرار رقم 2200(XXI) في 16/12/1966 ، الاتفاقية الدولية حول الحد من نماذج التمييز 1965 الأمم المتحدة الجمعية العامة القرار رقم 2016(XX) 1965/12/21 . اتفاقية منع المعاملة والمعاقبة الوحشية واللاإنسانية والمهينة 1984 الأمم المتحدة الجمعية العامة القرار رقم 46/39 1984/12/10 ، اتفاقية الحد من كل ظواهر التمييز ضد النساء 1979 الأمم المتحدة الجمعية العامة القرار رقم 34/180 1979/12/18 ، اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل 1989 الأمم المتحدة القرار رقم 44/25/44 1989/12/20 ، والاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العاملين المهاجرين وإفراد عائلاتهم الأمم المتحدة الجمعية العامة القرار رقم 45/158 1990/12/18 . وللإطلاع على نصوص هذه الأدوات انظر الموقع.

[http:// www.ohchr.org/english/law/index.html](http://www.ohchr.org/english/law/index.html).

2- اتفاقية الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الإتجار بالأشخاص خصوصاً النساء والأطفال، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين براً وجواً وكلها مكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة الدولية المنظمة 2000.

3- في سياق الحديث عن الهجرة والتجارة ، الصيغة 4 من الاتفاقية العامة حول التجارة في الخدمات (GATS) ، في صياغة هجرة العمل ، الاتفاقية رقم 97 لعام 1949 الخاصة بالهجرة من أجل العمل المعدلة ورقم 143 لعام 1975 والخاصة بالهجرة في الظروف التعسفية وتعزيز المساواة في الفرص ومعاملة العمال المهاجرين ، في صياغة اللجوء والتهجير في حالات النزاع ، الاتفاقية المتعلقة بأوضاع اللاجئين الأمم المتحدة رقم 2545 العدد 2545 الصفحة 137 ، والاتفاقية المتعلقة بأوضاع اللاجئين رقم 8791 العدد رقم 606 الصفحة 267 ، المبادئ الإرشادية حول النزوح الداخلي، بحماية المدنيين وقت الحروب، 75، معاهدة جنيف الخامسة وال المتعلقة بالإضافية الأولى لمعاهدات جنيف في 1949/8/12 والمتعلقة بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة، 1125 unts (1979) 3-608 ، معاهدة جنيف الإضافية الثانية 1977 لمعاهدة جنيف في 1949/8/12 والمتعلقة بحماية ضحايا النزاعات غير المسلحة . 609-99 (1979) 1125،

4- تقوم المنظمة الدولية للهجرة ب القيام بهذه الأنشطة من خلال إدارة القانون الدولي للهجرة والشؤون القانونية والتي تم استخدامها مؤخراً لتفعيل دور المنظمة في مساعدة الدول في إدارة الهجرة بطرق قانونية وإنسانية. قرار مجلس المنظمة الدولية للهجرة رقم 923 1995/11/29 (LXXI)